لجنة الرقابة على المصارف
مصرف لبنان

بيروت في ٢٠٠٩/٨/٢١

تعميم رقم ٢٦١
موجّه إلى المصارف العاملة في لبنان

الموضوع: النظام التطبيقي الخاص بـ "تقنيات التخفيف من مخاطر الائتمان
(Credit Risk Mitigation Techniques)

بناءً على تعميم مصرف لبنان أساسي رقم ١٠٤ تاريخ ٢٠٠٦/٤/١، المتعلق بتطبيق اتفاقية بازل ٢ في لبنان،

وعملاً بأحكام المادة الحادية عشرة من تعميم مصرف لبنان اساسي رقم ١٢١ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٦ المتعلق بتقنيات التخفيف من مخاطر الإئتمان،

وفي سبيل وضع الإطار التطبيقي للحالات التي تمكّن المصارف من تخفيف نسب التثقيل العائدة لمخاطر الإئتمان، تطلب لجنة الرقابة من جميع المصارف العاملة في لبنان، التقيّد بما يلي:

المادة الأولى: اعتماد النظام التطبيقي المرفق بهذا القرار عند استعمال أي من التقنيات المؤهلة للتخفيف من مخاطر الإئتمان، المحددة في المادة الأولى من تعميم مصرف لبنان أساسي رقم ١٢١ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٦.

المادة الثانية: لا يمكن للمصارف إعتماد أي معالجة تفضيلية (Preferential Treatment) للتخفيف من مخاطر الإئتمان إذا لم تستوف الشروط الواردة في هذا التعميم، وبعد الحصول على موافقة خطية من اللجنة على ذلك.

المادة الثالثة: يتضمن النظام التطبيقي الأقسام التالية:

القسم الأول : تعريف المخاطر الناتجة عن استخدام تقنيات التخفيف من مخاطر الإئتمان
القسم الثاني : شرح الأسلوب المبسط في التعامل مع الضمانات المالية (Simple Approach)
القسم الثالث : شرح الأسلوب الشامل في التعامل مع الضمانات المالية (Comprehensive Approach)
القسم الرابع : إستخدام التقاص بين الموجودات والمطلوبات داخل الميزانية (On Balance sheet netting)
القسم الخامس : الكفالات (Guarantees) والمشتقات الإئتمانية (Credit Derivatives)
القسم السادس : إختلاف الإستحقاقات (Maturity Mismatches)
القسم السابع : أمثلة تطبيقية

عن لجنة الرقابة على المصارف

الرئيس
وليد علم الدين

المادة الثالثة

القسم الأول

تعريف المخاطر الناتجة عن استخدام تقنيات التخفيف من مخاطر الإئتمان

١-١ المخاطر القانونية (على سبيل المثال لا الحصر):

- عدم ملاءمة بعض العقود أو أي من بنودها المستعملة تعزيزاً أو تثبيتاً للضمانات الممنوحة لصالح المصرف.
- عدم الوضوح في النصوص القانونية المستعملة في كتب الكفالات المقدمة لصالح المصرف خصوصاً إذا أنشئت العمليات الإئتمانية مع طرف مقابل خاضع لقوانين غير تلك التي يخضع لها المصرف.
- عدم التوثيق الملائم أو عدم المصادقة أو عدم التسجيل المتوجب للمستندات القانونية وللأوراق الثبوتية الخاصة بالضمانات أو الكفالات المستعملة.
- عدم المراجعة الدورية لنماذج العقود المستعملة في عمليات الرهن ولكتب الكفالات المقدمة لصالح المصرف خصوصاً في حال كانت هناك تعديلات على قوانين معينة معمول بها أو إصدار قوانين جديدة يتوجب معها إعادة النظر بمضمون أو بشكل هذه العقود أو بالنماذج المختلفة المستعملة.

١-٢ مخاطر التشغيل (على سبيل المثال لا الحصر):

- تعرّض الأوراق المثبتة للضمانات المالية أو للكفالات أو لكتب ربط الحسابات الدائنة المستعملة، للتلف أو للسرقة أو للتلاعب أو لإساءة الإئتمان من قبل جهات من داخل أو من خارج المصرف.
- عدم التجديد الحكمي عند استحقاق الضمانات والكفالات المقدّمة لصالح المصرف.

١-٣ مخاطر التركيز (على سبيل المثال لا الحصر):

- الإعتماد على نوع واحد من الضمانات المالية أو غير المالية أو الكفالات المقدمة من الجهات عينها في المحفظة الإئتمانية للمصرف.

١-٤ مخاطر السيولة والمخاطر الأخرى (على سبيل المثال لا الحصر):

- عدم قدرة المصرف على التنفيذ الفوري على الضمانات المالية وغير المالية المأخوذة، أو مواجهة صعوبات في تصفيتها.
- إفلاس الطرف المقابل المقدم للحماية الإئتمانية (Credit Protection).

المادة الثالثة

القسم الثاني

شرح الأسلوب المبسط في التعامل مع الضمانات المالية (Simple Approach)

٢-١ تعريف الأسلوب المبسط

يسمح هذا الأسلوب باستبدال نسبة التثقيل العائدة للطرف المقابل بنسبة التثقيل العائدة للضمانة المؤهلة (Eligible Collateral) وذلك بالنسبة للجزء المغطى بالقيمة السوقية للضمانة (Covered Portion) على أن لا تقل نسبة التثقيل العائدة للجزء المغطى بالضمانة المالية عن ٢٠% إلا في حالات استثنائية معينة معرّفة في الفقرة ٢-٣ أدناه.

أما بالنسبة إلى الجزء غير المغطّى (Uncovered Portion) فإنه يخضع لنسبة التثقيل العائدة للطرف المقابل.

في حال وجود اختلاف بين عملة الدين/الإلتزام وعملة الضمانة المالية المقدمة للمصرف، يتوجب تخفيض قيمة الضمانة بنسبة ٨% عند إحتساب المبلغ الخاضع للتثقيل.

٢-٢ الضمانات المالية المؤهلة في الأسلوب المبسط

تعتبر الضمانات المالية المذكورة في الجدول المرفق مؤهلة عند استخدام الأسلوب المبسط، إذا توافرت فيها الشروط العامة المبينة أمام كل منها والشروط الإضافية التالية:

- أن تبقى الضمانة ثابتة لصالح المصرف طيلة مدة القرض أي عدم وجود اختلاف بين آجال الضمانات المأخوذة وآجال التسهيلات الممنوحة (Maturity Mismatch) إلا في حال كان أجل الضمانة أطول من أجل الدين/الإلتزام.

- أن تكون مقيّمة وفقاً لأسعار السوق.

- أن تخضع لإعادة التقييم كل ستة أشهر، على الأقل.

٢-٣ حالات إستثنائية

عند احتساب نسبة تثقيل الجزء المضمون من الدين/الإلتزام، يمكن إعطاء هذا الجزء نسبة تثقيل (صفر%) بدلاً من (٢٠%)، في حال كان الدين/ الإلتزام **والضمانة المالية المقدمة للمصرف من العملة عينها**، وذلك شرط:

- أن تكون الضمانة نقدية، أو

- أن تكون الضمانة على شكل أوراق حكومية مؤهلة لنسبة تثقيل صفر%، وبعد أن يُحسم ٢٠% من القيمة السوقية لهذه السندات.

جدول بالضمانات المالية المؤهلة في الأسلوب المبسط

نوع الضمانة المالية المؤهلة	الشروط الواجب توفرها (*)
١- الضمانات النقدية (بما فيها شهادات الإيداع أو غيرها من الأدوات المشابهة التي يصدرها المصرف المقرض)	
٢- الذهب	
٣- سندات الدين المصنفة	١. أن تتقيّد شركة التصنيف بالشروط الواردة في تعميم مصرف لبنان أساسي رقم ١٠٨ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٩، ٢. أن تتوافر في هذه السندات الخصائص التالية: - أن تكون مصنفة بدرجة تصنيف لا تقل عن -BB إذا كانت صادرة عن حكومات أو مؤسسات القطاع العام المعرفة من قبل السلطات الرقابية ضمن التوظيفات السيادية في المنهج المعياري لاحتساب مخاطر الإئتمان، أو - أن لا يقل تصنيف هذه السندات عن -BBB إذا كانت صادرة عن جهات غير حكومية (بما فيها المصارف والمؤسسات المالية)، أو - أن تكون هذه السندات مصنفة على الأقل A-3 بالنسبة للسندات قصيرة الأجل.
٤- سندات الدين غير المصنفة	١. أن تتوافر في هذه السندات الخصائص التالية **مجتمعة**: - أن تكون صادرة عن مصرف. - أن تكون مدرجة في البورصة. - أن لا تكون مرؤوسة تجاه أي من دائني المصرف. - في حال توفر تصنيف من قبل شركة تصنيف ائتمان مقبولة لسندات دين أخرى صادرة عن المصرف، يجب أن لا يقل تصنيف السندات ذات نفس حق الأولوية عن -BBB أو A-3 إذا كانت قصيرة الأجل. - أن لا تتوفر لدى المصرف الذي يقبل هذه السندات أي معلومات عن أنها تستحق تصنيفاً أقل من المنوّه عنه أعلاه. - أن تتوافر سوق ثانوية لهذه السندات.
٥- الأسهم المدرجة	أن تكون هذه الأسهم جزءًا من مؤشر رئيسي (Main Index).
٦- حصص الشراكة في صناديق الاستثمار الجماعية	- أن يكون لهذه الحصص سعر تداول يومي في السوق، و - أن تكون استثمارات هذه الصناديق محصورة في الأدوات المالية المنوه عنها في الضمانات المؤهلة المذكورة أعلاه.
٧- سندات الخزينة اللبنانية	أن تكون مصدرة بالعملة اللبنانية.
٨- الأوراق الحكومية الصادرة في الخارج	أن تكون مصدرة بالعملة المحلية وقد تم تطبيق أي معاملة تفضيلية عليها من قبل السلطات الرقابية في بلد الإصدار.
٩- شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان	أن تكون مصدرة بالعملة اللبنانية.
١٠- شهادات الإيداع الصادرة عن المصارف المركزية في الخارج	أن تكون جميعها صادرة بالعملات المحلية وقد تم تطبيق أي معاملة تفضيلية عليها من قبل السلطات الرقابية في بلد الإصدار.

(*) التصنيفات المستعملة في هذا الجدول هي تصنيفات شركة Standard & Poor's (يراجع تعميم مصرف لبنان أساسي رقم ١٠٨ المتعلق بتنظيم العلاقة بين المصارف وشركات تصنيف الإئتمان تاريخ ٢٠٠٧/٠٦/٢٩)

المادة الثالثة

القسم الثالث

شرح الأسلوب الشامل في التعامل مع الضمانات المالية (Comprehensive Approach)

٣-١ تعريف الأسلوب الشامل Comprehensive Approach

- يسمح هذا الأسلوب بتخفيض كامل (Full Offset) قيمة الضمانة المؤهلة، بعد إجراء التعديلات اللازمة على كلٍ من قيمة الدين/الإلتزام (Exposure) وقيمة الضمانة المالية المؤهلة (Collateral).

- إن إستخدام نسب اقتطاع (Haircuts) معينة، يسمح بإجراء التعديلات اللازمة على كلٍ من قيمة الدين/الإلتزام وقيمة الضمانة المالية المؤهلة (Collateral).

- يمكن لنسب الإقتطاع أن تختلف بحسب:
  ١. نوع الأداة المستعملة كضمانة وتصنيفها
  ٢. نوع العملة في حال اختلاف عملة الدين/الإلتزام عن عملة الضمانة
  ٣. فترة إعادة التقييم
  ٤. إعادة تكوين الهامش النقدي

- إن الهدف من استخدام نسب الإقتطاع هو تحوط المصرف لإمكانية ارتفاع قيمة الدين/الالتزام خلال مدة التعاقد مع الطرف المقابل و/أو إنخفاض قيمة الضمانة المالية المقدمة لصالح المصرف خلال الفترة عينها لأي سبب كان.

- في حال وجود اختلاف بين عملة الدين/الإلتزام وعملة الضمانة المالية المقدمة لصالح المصرف، يتوجب على المصرف تخفيض قيمة الضمانة بنسبة ٨% عند احتساب المبلغ الخاضع للتثقيل.

٣-٢ المعادلة المطبقة في الأسلوب الشامل

- بالنسبة للتوظيفات المضمونة بضمانة مؤهلة، فإن مبلغ الدين/الإلتزام الخاضع للتثقيل، بعد الأخذ بالاعتبار لهذه الضمانة، يحدد وفقاً للمعادلة التالية:

$$E^* = \max \{O, [E \times (1 + He) - C \times (1- Hc - Hfx)] \}$$

حيث:

- E^* = مبلغ الدين/الإلتزام الخاضع للتثقيل بعد الأخذ بعين الاعتبار الضمانة أو الضمانات المؤهلة
- E = مبلغ الدين/الإلتزام قبل الأخذ بعين الاعتبار الضمانة أو الضمانات المؤهلة
- He = نسبة التعديل الخاصة بالدين/الإلتزام
- C = قيمة الضمانة المالية المقدمة لصالح المصرف
- Hc = نسبة الإقتطاع الخاصة بالضمانة
- Hfx = نسبة الإقتطاع في حال اختلاف عملة الضمانة عن عملة الدين/الإلتزام

- بهدف تحديد قيمة الموجودات المرجحة (Risk Weighted Assets)، يثقل مبلغ الدين/الإلتزام بنسبة التثقيل العائدة للطرف المقابل/المدين (Borrower) بعد تخفيضه بقيمة الضمانة أو الضمانات المؤهلة وفقاً للمعادلة المنوّه عنها أعلاه.

- في حال كان الدين/الإلتزام **نقداً**، فإن نسبة التعديل الخاصة بالدين/الإلتزام "He" تكون صفراً.

- على المصارف التي تعتمد المنهج المعياري في احتساب مخاطر الإئتمان إعتماد النسب المعيارية المحددة في الجدول المرفق لكل من الدين/الإلتزام والضمانة المالية المقدمة لصالح المصرف.

- في حال كان الدين/الإلتزام مضموناً بسلة من الضمانات المالية المؤهلة، فإن نسبة الإقتطاع الخاصة بالسلة يمكن احتسابها وفقاً للمعادلة التالية:

$$H = \sum_{i} a_i H_i$$

حيث:
ai = نسبة الضمانة إلى إجمالي قيمة الضمانات المكوّنة للسلة
Hi = نسبة الإقتطاع العائدة لهذه الضمانة

٣-٣ الضمانات المالية الإضافية المؤهلة عند استخدام الأسلوب الشامل

بالإضافة إلى الضمانات المالية المؤهلة عند تطبيق الأسلوب المبسط، تعتبر الضمانات التالية مؤهلة أيضاً بالنسبة إلى المصارف التي تعتمد الأسلوب الشامل:

- الضمانات المالية كافة المؤهلة بالنسبة للأسلوب المبسط والمذكورة في الجدول المرفق بالقسم الثاني

- الأسهم التي لا تمثل جزءاً من مؤشر رئيسي، شرط ان تكون مدرجة في البورصة

- صناديق الإستثمار الجماعي التي توظف في فئات الأسهم المذكورة في الفقرة أعلاه

٣-٤ الشروط الإضافية الواجب توفرها في الضمانات المالية المؤهلة عند استخدام الأسلوب الشامل

يشترط أن تتوفر في الضمانات كافة المذكورة في الفقرة (٣-٣) أعلاه الشروط الإضافية التالية:

- أن تكون مدة الإحتفاظ بالأداة المالية المأخوذة كضمانة ١٠ أيام عمل على الأقل.

- أن يعاد تكوين الهامش النقدي بشكل يومي في حال انخفاض هذا الهامش عن المبلغ المطلوب.

- أن تخضع الضمانات المالية المقدمة لصالح المصرف لإعادة التقييم يومياً.

جدول بنسب الإقتطاع المعيارية (Standard Supervisory Haircuts)

التصنيف الائتماني لسندات الدين	الفترة الزمنية المتبقية للاستحقاق	صادرة عن حكومات %	صادرة عن جهات أخرى %
*AAA to AA-/A-1 و - سندات الخزينة بالليرة اللبنانية الصادرة عن الحكومة اللبناني، - شهادات الايداع بالليرة اللبنانية الصادرة عن مصرف لبنان - اوراق حكومية وشهادات ايداع صادرة في الخارج كما هي محدّدة في الجدول المرفق بالقسم الثاني	سنة أو اقل	٠,٥	١
	اكثر من سنة وحتى ٥ سنوات	٢	٤
	اكثر من ٥ سنوات	٤	٨
A+ to BBB-/ A-2 / A-3 أو غير مصنفة وصادرة عن بنوك مؤهلة لا تقل إصداراتها الأخرى عن BBB- كما هي محدّدة في البند ٤ من الجدول المرفق بالقسم الثاني	سنة أو اقل	١	٢
	اكثر من سنة وحتى ٥ سنوات	٣	٦
	اكثر من ٥ سنوات	٦	١٢
BB+ to BB-	جميع الآجال	١٥	
الأسهم المتداولة التي تمثل جزءاً من مؤشر رئيسي والذهب		١٥	
الأسهم المتداولة التي لا تمثل جزءاً من مؤشر رئيسي، لكنها مدرجة في البورصة		٢٥	
صناديق الاستثمار المشترك		أعلى نسبة اقتطاع لأي من السندات المالية المؤهلة يسمح للصندوق الاستثمار بها	
التأمينات النقدية بما فيها شهادات الايداع المؤهلة (عملة الدين/الالتزام عينها)		صفر	
الضمانات المؤهلة بما في ذلك التأمينات النقدية مع اختلاف العملة		٨	

(*) التصنيفات المستعملة في هذا الجدول هي تصنيفات شركة Standard & Poor's

المادة الثالثة

القسم الرابع

استخدام التقاص بين الموجودات والمطلوبات داخل الميزانية
(On balance sheet netting)

يمكن للمصارف استخدام التقاص بين الموجودات (مثلاً الديون) والمطلوبات (مثلاً الودائع) عندما تكون طبيعة العلاقة التعاقدية بين المصرف والعميل قائمة على أساس أن يقوم العميل بتسديد صافي حساباته المدينة بعد تخفيضها برصيد حساباته الدائنة، المتوجبة لصالح المصرف وعند وجود عقد قانوني بين المصرف والعميل تتوفر فيه الشروط التالية **مجتمعة**:

أ- وجود عقد - أو ربط حساب مستقل يخوّل المصرف إجراء التقاص بين الحساب أو الحسابات المدينة والحساب أو الحسابات الدائنة العائدة للعميل أو لأي طرف ثالث يعتبر ضامناً لهذا العميل.

ب- أن يكون العقد المشار اليه، مبرماً وفقاً للأصول القانونية المعمول بها (بما فيها إعطاءه تاريخاً صحيحاً مصادقاً عليه لدى الكاتب العدل)، أي أن يكون صالحاً وملزماً وفق التشريعات كافة التي يخضع لها العميل بغض النظر عن افلاسه أو تعثره،

ج- أن يذكر العقد المشار اليه، بشكل واضح، اسم المدين، والرقم الكامل للحساب المربوط مقابل الحساب أو الحسابات المدينة،

د- أن يكون المصرف قادراً وفي أي وقت على تحديد الموجودات (الحسابات المدينة) والمطلوبات (الحسابات الدائنة) العائدة للطرف المقابل، والخاضعة لشروط العقد الذي يسمح بالتقاص،

هـ أن يبقى العقد ساري المفعول طيلة مدة القرض.

في حال توفر كافة الشروط اعلاه، يحتسب المبلغ الخاضع للتثقيل وفقاً للمعادلة التالة:

$$E^* = \max \{0, [\ \text{Asset} - \text{Liability}\ (1 - Hfx^{(1)})\ ]\ \}$$

$Hfx^{(1)}$ = نسبة الاقتطاع في حال اختلاف عملة الضمانة عن عملة الدين وهي ٨%

المادة الثالثة

القسم الخامس

الكفالات (Guarantees)
والمشتقات الائتمانية (Credit Derivatives)

٥-١ الشروط العامة للكفالات والمشتقات الائتمانية

يمكن للمصرف استخدام الكفالات والمشتقات المالية من ضمن تقنيات التخفيف من مخاطر الائتمان، إذا توفرت فيها الشروط التالية مجتمعة:

٥-١-١ أن تمثل الكفالة أو المشتقة الائتمانية التزاماً مباشراً على مزوّد الحماية الائتمانية (Protection Provider).

٥-١-٢ أن تشكل الكفالة أو المشتقة الائتمانية حماية واضحة وصريحة لدين (أو أكثر) محدد أو للنسبة المقرر تغطيتها منه.

٥-١-٣ أن يكون العقد غير قابل للرجوع عنه (Irrevocable)، بحيث لا يتضمن أي بند يسمح لمزوّد الحماية الائتمانية بإلغاء الكفالة أو المشتقة الائتمانية من جانب واحد، أو حتى زيادة كفالة هذه الحماية نتيجة لتراجع النوعية الائتمانية للالتزامات المغطاة بالحماية.

٥-١-٤ أن تكون الكفالة أو المشتقة الائتمانية غير مشروطة (Unconditional) لجهة ان لا يتضمن العقد أي شرط غير خاضع لسيطرة المصرف المباشرة مما قد يخوّل مزوّد الحماية الائتمانية عدم الدفع في حال تخلّف الطرف المقابل عن تسديد المبالغ المتوجبة عليه.

٥-٢ الشروط الإضافية الخاصة بالكفالات

بالإضافة الى الشروط العامة المذكورة في الفقرة ٥-١ اعلاه، وبهدف قبول الكفالات من ضمن تقنيات التخفيف من مخاطر الائتمان، يجب ان تتوفر في هذه الكفالات الشروط الاضافية التالية مجتمعة:

٥-٢-١ أن يكون للمصرف الحق بشكل تلقائي ودون الحاجة إلى إتخاذ أي إجراءات قانونية باستيفاء قيمة الدين/الإلتزام من الكفيل في اسرع وقت، عند تخلّف الطرف المقابل عن الدفع، وفقاً لما هو محدد في عقد الكفالة.

٥-٢-٢ أن تكون الكفالة موثقة ومصادق عليها ومسجلة وفقاً للأصول وذلك بشكل واضح وملزم للكفيل.

٥-٢-٣ أن يقوم الكفيل بتغطية الالتزامات كافة للطرف المقابل بما فيها الفوائد غير المسددة.

٥-٣ **الشروط الإضافية الخاصة بالمشتقات الائتمانية**

يمكن للمصرف قبول أي عقد من عقود المشتقات الائتمانية من ضمن تقنيات التخفيف من مخاطر الائتمان، شرط أن تتوفر فيه الشروط التالية مجتمعة:

٥-٣-١ أن تنطوي الحوادث الائتمانية (Credit Events) المحددة بين الأطراف المتعاقدة في عقد المشتقة الائتمانية، على الأقل على ما يلي:

- التخلف عن تسديد أي من المبالغ المستحقة بموجب شروط الالتزام الأساسي (Underlying Obligation) المنوي تغطيته، مع امكانية وجود فترة سماح (Grace Period) لتسديد هذه المستحقات، شرط أن تكون فترة السماح هذه موازية لفترة السماح المحددة في الالتزام الأساسي المنوه عنه.

- افلاس، أو عدم ملاءة أو عدم قدرة أو فشل الجهة المقترضة في تسديد ديونها في أي وقت من الأوقات خلال الفترة الزمنية التي يغطيها العقد الخاص بالمشتقة الائتمانية، أو أي اعتراف خطي من هذه الجهة بعدم القدرة على ذلك.

- إعادة هيكلة (Restructuring) الالتزام الأساسي بما فيه أي إعفاء أو تأجيل تسديد أصل الدين أو الفائدة المتوجبة عليه او العمولات التي تؤدي لخسائر ائتمانية محققة (مثل تحميل أعباء ناتجة عن ذلك (Charge Off)، تكوين مؤونات خاصة مقابله أو أي اجراء آخر يسجل على حساب الأرباح والخسائر). في حال لم يشر عقد المشتقة الائتمانية إلى "إعادة الهيكلة" ضمن الحوادث الائتمانية المتفق عليها يتوجب تطبيق أحكام الفقرة رقم (٥-٥-٢) أدناه.

٥-٣-٢ إذا كانت المشتقة الائتمانية تغطي التزامات لا تشمل الالتزامات الساسي، تطبّق أحكام الفقرة رقم (٥-٣-٧) أدناه التي تحدد شروط القبول بحالات الإختلاف (Mismatch) بين الالتزامات.

٥-٣-٣ ان لا ينتهي عقد المشتقة الائتمانية قبل انتهاء أي فترة تنفيذ ينص عليها الالتزام الأساسي.

٥-٣-٤ تعتبر المشتقات الائتمانية التي تسمح بالتسوية النقدية (Cash Settlement) مقبولة في حال وجود إمكانية إجراء عملية تقييم دقيقة تسمح باحتساب الخسائر المحققة بشكل موثوق. كما يجب تحديد فترة إجراء تقييم للالتزام الأساسي بعد تحقق أي من الحوادث الائتمانية التي ينص عليها عقد المشتقة الائتمانية. وفي حال اختلاف الالتزام المغطى بالمشتقة الائتمانية (Reference Obligation) عن الالتزام الأساسي يتوجب تطبيق أحكام الفقرة رقم (٥-٣-٧) أدناه.

٥-٣-٥ في حال تطلب عقد المشتقة الائتمانية نقل ملكية الالتزام الأساسي من مشتري الحماية الائتمانية إلى بائعها لتسوية العقد المتفق عليه بين الطرفين عند تحقق أي حدث ائتماني، يجب ان لا يتضمن الالتزام الأساسي أي شرط يمنع من ممارسة حق نقل الالتزام إلى طرف آخر (بائع الحماية الائتمانية مثلاً).

٥-٣-٦ يجب تعريف الجهات المسؤولة عن تحديد حصول أي من الحوادث الائتمانية المتفق عليها في عقد المشتقة الائتمانية بشكل واضح، على أن لا تلقى هذه المسؤولية على عاتق بائع الحماية الائتمانية وحده. كذلك يجب أن يكون لمشتري الحماية الائتمانية الحق والقدرة على إعلام بائع الحماية الائتمانية بحصول أي من الحوادث الائتمانية المتفق عليها.

٥-٣-٧ يكون الاختلاف بين الالتزام الأساسي (Underlying Obligation) والالتزام المغطى بالمشتقة الائتمانية (Reference Obligation) مسموحاً في حال توفر الشرطان الحاليان **مجتمعين**:

- ان يكون الالتزام المغطى بالمشتقة الائتمانية مصنّفاً بدرجة الأولوية أو أقل من الالتزام الأساسي.
- ان يكون الالتزام المغطى بالمشتقة الائتمانية والالتزام الأساسي عائدين قانوناً لنفس الجهة المقترضة مع ضرورة وجود نص قانوني صريح يفيد بأن تعثر أي من الالتزامين يؤدي إلى تعثر الآخر.

٥-٤ الجهات التي تقبل كفالتها/حمايتها الائتمانية

تعتبر الحماية الائتمانية (كفالات، كفالات مقابلة، مشتقات ائتمانية) مؤهلة لاستخدامها من ضمن تقنيات التخفيف من مخاطر الائتمان إذا كانت مقدمة من قبل أي من الجهات التالية:

٥-٤-١ الدول، المصارف المركزية، بنوك التنمية الإقليمية، الهيئات الدولية المتعددة الأطراف (مثل بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، الإتحاد الأوروبي...) مؤسسات القطاع العام، المصارف، شركات الأوراق المالية (Securities Firms)، التي تخضع لنسبة تثقيل أقل من تلك العائدة للطرف المقابل.

٥-٤-٢ المؤسسات أو الشركات الأخرى ذات تصنيف لا يقل عن -A. تتضمن هذه الجهات الشركات الأم، الشركات التابعة والشقيقة للشركة الأم، التي تخضع لنسبة تثقيل أقل من تلك العائدة للطرف المقابل.

٥-٤-٣ شركة كفالات ش.م.ل. للكفالات المقدّمة مقابل الديون الممنوحة بالليرة اللبنانية، على أن يعطى الجزء المغطى بهذا النوع من الكفالات نسبة تثقيل ٢٠% بالماية.

بالنسبة لعقود المشتقات الائتمانية، لا تقبل إلاّ العقود التالية:

- عقود تبادل التعثر الائتماني (Credit Default Swap).
- عقود التبادل الكلي للعائدات (Total Return Swap)، إلا أن بعض عقود التبادل الكلي لا تعتبر مقبولة في الحالة التي يشتري المصرف عقد تبادل كلي للعائدات ثم يقوم بقيد صافي المبالغ المقبوضة من هذه المشتقة الائتمانية في حساب الأرباح والخسائر دون الأخذ بعين الاعتبار أي تدنٍ في قيمة الالتزام الأساسي المغطى بالمشتقة الائتمانية، بغية إظهار القيمة العادلة لهذا الالتزام.

٥-٥ الأوزان الترجيحية

٥-٥-١ عند استخدام الكفالات والمشتقات الائتمانية من ضمن تقنيات التخفيف من مخاطر الائتمان، يجب استعمال نسبة التثقيل العائدة لمزوّد الحماية الائتمانية (Protection Provider) بدلاً من نسبة التثقيل العائدة للطرف المقابل وذلك بالنسبة للجزء المغطّى بالكفالة أو المشتقة الائتمانية. أما الجزء غير المغطى، فيتم تثقيله بنسبة تثقيل الطرف المقابل.

٥-٥-٢ في حال لم تكن "إعادة الهيكلة" ضمن الحوادث الائتمانية المحددة في عقد إنشاء المشتقة الائتمانية، وفي حال توفر باقي الشروط المذكورة أعلاه، تقبل التغطية الائتمانية التي توفرها هذه المشتقة، على الشكل التالي:

- لغاية نسبة ٦٠% من قيمة التغطية في حال كان مبلغ التغطية الائتمانية المحدد في عقد المشتقة الائتمانية يعادل قيمة الالتزام الأساسي المتوجب تغطيته أو أقل.
- لغاية نسبة ٦٠% من قيمة الالتزام الأساسي في حال كان مبلغ التغطية الائتمانية المحدد في عقد المشتقة الائتمانية أعلى من قيمة الالتزام الأساسي المتوجب تغطيته.

٥-٦ اختلاف العملات

في حال وجود اختلاف بين عملة الدين وعملة الحماية الائتمانية، يجب تخفيض قيمة الحماية الائتمانية عند احتساب المبلغ الخاضع للتثقيل وفقاً للمعادلة التالية:

$$G^* = G\ (1 - Hfx)$$

حيث :

G^* = قيمة الحماية الائتمانية المعدّلة بعد إخضاعها لنسبة الاقتطاع
G = قيمة الحماية الائتمانية قبل إخضاعها لنسبة الاقتطاع
Hfx = نسبة الاقتطاع في حال اختلاف عملة الحماية الائتمانية عن عملة الدين وهي ٨%

المادة الثالثة

القسم السادس

اختلاف الاستحقاقات (Maturity Mismatches)

٦-١ تعريف اختلاف الاستحقاقات

يحدث اختلاف في الاستحقاقات عندما تكون فترة الإستحقاق المتبقية (Residual Maturity) لآداة التخفيف من مخاطر الائتمان (ضمانة، استخدام التقاص، كفالة أو مشتقة ائتمانية) أقل من تلك العائدة للدين.

٦-٢ الشروط الخاصة باختلاف الاستحقاقات

- تعتبر الأداة المستعملة للتخفيف من مخاطر الائتمان غير مقبولة في الحالتين التاليتين مجتمعتين:

  - وجود اختلاف في الاستحقاق
  - فترة الاستحقاق الأصلية (Original Maturity) لأداة التخفيف من مخاطر الائتمان هي أقل من سنة.

- لا يسمح بأي اختلاف في الاستحقاقات في حال اعتماد المصرف للأسلوب المبسّط بالنسبة للضمانات المالية المؤهلة.

- تعتبر الأداة المستعملة للتخفيف من مخاطر الائتمان غير مقبولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية لأداة التخفيف من مخاطر الائتمان هي ٣ أشهر أو أقل.

٦-٣ أوزان المخاطر الترجيحية المتعلّقة باختلاف الاستحقاقات

في حال وجود اختلاف في الاستحقاقات بين الدين والأداة المستعملة للتخفيف من مخاطر هذا الدين (ضمانة، استخدام التقاص، كفالة أو مشتقة ائتمانية)، يجب استعمال المعادلة التالية:

$$Pa = Px (t – 0.25) / (T – 0.25)$$

حيث:

- Pa = قيمة الحماية الائتمانية بعد تعديلها باختلاف الاستحقاقات
- P = قيمة الحماية الائتمانية بعد تعديلها باي من نسب الاقتطاع
- t = الأقل ما بين (T وفترة الاستحقاق المتبقية للحماية الائتمانية) وتقاس بعدد السنين
- T = الأقل ما بين (٥ سنوات وفترة الاستحقاق المتبقية للدين) وتقاس بعدد السنين

المادة الثالثة

القسم السابع

امثلة تطبيقية

١) يقصد بالأحرف المستعملة في الأمثلة التطبيقية التعاريف التالية:

E = مبلغ الدين/الإلتزام قبل الأخذ بعين الاعتبار أي حماية ائتمانية
E* = مبلغ الدين/الإلتزام المعدّل
C = قيمة الحماية الائتمانية
C* = قيمة الحماية الائتمانية المعدّلة
A = الموجودات (القرض الممنوح)
L* = المطلوبات (الودائع المأخوذة كضمانة) المعدّلة

٢) التصنيفات المستعملة في هذه الأمثلة هي تصنيفات افتراضية لشركة "Standard & Poor's"

أولاً: أمثلة تطبيقية حول استخدام الأسلوب المبسّط لاعتماد الضمانات المالية

مثال تطبيقي رقم ١

قام مصرف بمنح إحدى المؤسسات الصغيرة الحجم قرضا(*) بقيمة ١،٥ مليون د.أ. لمدة خمس سنوات مقابل سندات دين بقيمة ٨٠٠ الف يورو إصدار أحد المصارف المصنفة AA والمدة المتبقية على استحقاقها خمس سنوات. (سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي هو ١،٥ د.أ. لكل يويو)

(*) القرض الممنوح لهذه المؤسسة خاضع لشروط محفظة قروض التجزئة النظامية.

المطلوب: احتساب رأس المال اللازم مقابل هذا الدين

الحل:

(القيم بآلاف د.أ.)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
تعديل قيمة الضمانة **بسبب اختلاف العملات**	نسبة التثقيل العائدة للجزء المغطى بالضمانة المالية	= (١) x (٢) مبلغ الجزء المغطى المرجّح	نسبة التثقيل العائدة للجزء غير المغطى	مبلغ الجزء غير المغطى المرجّح	= (٣) + (٥) مبلغ القرض المرجح	= (٦) x ٨% رأس المال اللازم
C*=C(1-8%)	٢٠%	٢٢١	٧٥%	(E-C*) x 75% ٢٩٧	٥١٨	٤١,٤
١،١٠٤						

مثال تطبيقي رقم ٢

إذا كانت الحماية الائتمانية المقدمة في المثال التطبيقي السابق هي ضمانة نقدية بقيمة ٨٠٠ الف يورو لنفس فترة الدين/الالتزام أي خمس سنوات.

الحل:

١. يجب تخفيض قيمة الضمانة النقدية لتغطية اختلاف العملات.
٢. يجب إعطاء نسبة تثقيل ٢٠% للجزء المغطى بقيمة الضمانة النقدية.

(القيم بآلاف د.أ.)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
تعديل قيمة الضمانة بسبب اختلاف العملات C*=C(1-8%)	نسبة التثقيل العائدة للجزء المغطى بالضمانة المالية	= (١) x (٢) مبلغ الجزء المغطى المرجّح	نسبة التثقيل العائدة للجزء غير المغطى	مبلغ الجزء غير المغطى المرجّح (E-C*) x 75%	= (٣) + (٥) مبلغ القرض المرجح	= (٦) x ٨% رأس المال اللازم
١،١٠٤	٢٠%	٢٢١	٧٥%	٢٩٧	٥١٨	٤١،٤

مثال تطبيقي رقم ٣

منح مصرف إحدى الشركات (غير المصنفة) قرضاً بقيمة ١,٥ مليار ل.ل. لمدة ٣ سنوات مقابل سندات خزينة صادرة عن الدولة اللبنانية (بالليرة اللبنانية) لمدة ٥ سنوات (المدة المتبقية على استحقاقها ٤ سنوات) بقيمة ١،٢ مليار ل.ل.

تمّ تقييم هذه السندات بتاريخ احتساب نسبة الملاءة وقد بلغت ١،٤ مليار ل.ل.

الحل:

١. يجب تخفيض القيمة السوقية للضمانة المالية (سندات الخزينة) بمعدّل ٢٠%
٢. يمكن إعطاء نسبة تثقيل صفر % للجزء المغطى من الدين/الالتزام بقيمة الضمانة المالية.

(القيم بملايين ل.ل.)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
تعديل القيمة السوقية للضمانة المالية C*=C(1-٢٠%)	نسبة التثقيل العائدة للجزء المغطى بالضمانة المالية	= (١) x (٢) مبلغ الجزء المغطى المرجّح	نسبة التثقيل العائدة للجزء غير المغطى	مبلغ الجزء غير المغطى المرجّح (E-C*) x 100 %	= (٣) + (٥) مبلغ القرض المرجح	= (٦) x ٨% رأس المال اللازم
١،١٢٠	صفر%	٠	١٠٠%	٣٨٠	٣٨٠	٣٠،٤

C = ١،٤ مليار ل.ل. وهي القيمة السوقية لسندات الخزينة اللبنانية.

مثال تطبيقي رقم ٤

في حال عدم وجود قيمة سوقية محددة للسندات المأخوذة كضمانة في المثال السابق، يتوجب إعطاء نسبة تثقيل ٢٠% للجزء المغطى بقيمة هذه السندات وبذلك يصبح احتساب رأس المال المطلوب على الشكل التالي:

الحل:

(القيم بملايين ل.ل.)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
الجزء المغطى بالضمانة المالية	نسبة التثقيل العائدة للجزء المغطى بالضمانة المالية	= (١) x (٢) مبلغ الجزء المغطى المرجّح	نسبة التثقيل العائدة للجزء غير المغطى	مبلغ الجزء غير المغطى المرجّح (E-C*) x 100 %	= (٣) + (٥) مبلغ القرض المرجح	= (٦) x ٨% رأس المال اللازم
١،٢٠٠	٢٠%	٢٤٠	١٠٠%	٣٠٠	٥٤٠	٤٣،٢

ثانياً: مثال تطبيقي حول استخدام الأسلوب الشامل للتعامل بالضمانات المالية

منح مصرف إحدى الشركات قرضاً بالمواصفات التالية:

(القيم بآلاف د.أ.)

مواصفات الدين/الإلتزام الممنوح			مواصفات الطرف المدين		مواصفات الحماية الائتمانية				
المبلغ	العملة	الاستحقاق	الجهة	التصنيف	النوع	المبلغ	العملة	الاستحقاق	التصنيف
١،٠٠٠	د.أ.	٣ سنوات	شركة corporate	BBB+	سندات دين اصدار شركة	٥٠٠	د.أ.	٣ سنوات	AA

المطلوب احتساب رأس المال اللازم.

الحل:

نسبة التعديل العائدة للدين/الالتزام هي صفر % ونسبة الاقتطاع العائدة للضمانة هي ٤%

(القيم بآلاف د.أ.)

تعديل قيمة الدين/الالتزام وقيمة الضمانة		احتساب رأس المال اللازم			
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
قيمة الدين/الالتزام المعدّلة E*= E(1+He)	قيمة الضمانة المعدّلة C* = C(1-Hc)	= (١) – (٢) قيمة الدين/الالتزام بعد تنزيل الضمانة المالية المأخوذة	نسبة التثقيل العائدة للمدين	= (٣) x (٤) الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	= (٥) x ٨% رأس المال اللازم
١،٠٠٠	٤٨٠	٥٢٠	١٠٠%	٥٢٠	٤١،٦

ثالثاً: مثال تطبيقي حول استخدام التقاص بين الموجودات والمطلوبات

منح مصرف إحدى الشركات قرضاً بقيمة ١،٥ مليار ل.ل. لمدة ٣ سنوات بالشروط التالية:

(القيم بملايين ل.ل. وآلاف د.أ.)

مواصفات الدين/الإلتزام الممنوح			مواصفات الطرف المدين		مواصفات الحماية الائتمانية			
المبلغ	العملة	الاستحقاق	الجهة	التصنيف	النوع	المبلغ	العملة	الاستحقاق
١،٥٠٠	ل.ل.	٣ سنوات	شركة corporate	غير مصنفة	وديعة مجمدة	١،٠٠٠	د.أ.	٣ سنوات

في حال احتساب سعر الصرف /١،٥٠٠ ل.ل./ لكل دولار اميركي، المطلوب احتساب راس المال اللازم.

الحل:

(القيم بملايين ل.ل.)

(١)	(٢)	(٣)	(٤) = (٣) x ٨%
تعديل قيمة المطلوبات بسبب اختلاف العملات L* = L (1-Hfx)	نسبة التثقيل العائدة للجزء غير المغطى	مبلغ الجزء غير المغطى المرجّح (A-L*) x 100%	رأس المال اللازم
١،٣٨٠	%١٠٠	١٢٠	٩،٦

رابعاً: مثال تطبيقي حول اختلاف الاستحقاق

منح مصرف إحدى الشركات قرضاً بالمواصفات التالية:

(القيم بآلاف د.أ.)

مواصفات الدين/الإلتزام الممنوح			مواصفات الطرف المدين		مواصفات الحماية الائتمانية				
المبلغ	العملة	الاستحقاق	الجهة	التصنيف	النوع	التصنيف	المبلغ	العملة	الاستحقاق
١،٠٠٠	د.أ.	٣ سنوات	شركة corporate	A-	كفالة مصرفية	A+	٤٥٠	د.أ.	سنتان

المطلوب احتساب رأس المال اللازم.

الحل:

يجب تعديل قيمة الكفالة بسبب اختلاف الاستحقاقات وفقاً للمعادلة التالية:

$$Pa = P \times (t - 0.25) / (T - 0.25)$$

(القيم بآلاف د.أ.)

(١)	(٢)	(٣) = (١) x (٢)	(٤)	(٥)	(٦) = (٥) + (٣)	(٧) = ٨% x(٦)
قيمة الكفالة المعدّلة	نسبة التثقيل العائدة للجزء المغطى بالضمانة المالية	مبلغ الجزء المغطى المرجّح	نسبة التثقيل العائدة للجزء غير المغطى	مبلغ الجزء غير المغطى المرجّح (E-Pa)x50%	مبلغ القرض المرجّح	رأس المال اللازم
٢٨٦	%٥٠	١٤٣	%٥٠	٣٥٧	٥٠٠	٤٠

خامساً: مثال تطبيقي حول توفر أكثر من حماية ائتمانية

منح مصرف إحدى الشركات قرضاً بالمواصفات التالية:

(القيم بآلاف د.أ.)

مواصفات الدين/الإلتزام الممنوح			مواصفات الطرف المدين		مواصفات الحماية الائتمانية				
المبلغ	العملة	الاستحقاق	الجهة	التصنيف	النوع	التصنيف	المبلغ	العملة	الاستحقاق
١،٠٠٠	د.أ.	٣ سنوات	شركة corporate	غير مصنفة	سندات دين (شركات)	AA+	٤٠٠	د.أ.	٦ سنوات
					كفالة مصرفية	A-	٢٠٠	د.أ.	٣ سنوات

المطلوب احتساب رأس المال اللازم باستخدام الأسلوب المبسط، والأسلوب الشامل بالنسبة للضمانة المالية المقدمة.

الحل:

١. في حال استخدام الأسلوب المبسّط لإحتساب الضمانة المالية، تصبح نسب التثقيل على الشكل التالي:

أجزاء الدين/الإلتزام	الجزء المغطى بسندات الدين	الجزء المغطى بكفالة مصرفية	الجزء غير المغطى
نسبة التثقيل	%٢٠	%٥٠	%١٠٠

وعليه فإن رأس المال اللازم يصبح على الشكل التالي:

(القيم بآلاف د.أ.)

(١)	(٢)	(٣)	(٤) =	(٥) =
الجزء المغطى بسندات الدين بعد ترجيحه	الجزء المغطى بكفالة مصرفية بعد ترجيحه	الجزء غير المغطى	(١) +(٢)+(٣) مبلغ القرض المرجح	%٨ x (٤) رأس المال اللازم
٨٠	١٠٠	٤٠٠	٥٨٠	٤٦,٤

٢. في حال استخدام الأسلوب الشامل لإحتساب الضمانة المالية، تصبح نسبة التعديل العائدة للجزء المضمون من الدين/الإلتزام صفر% ونسبة الإقتطاع العائدة للضمانة ٨%.

١. تثقيل الجزء غير المغطى بالكفالة المصرفية البالغ (مليون د.أ. – ٢٠٠ ألف د.أ.) أي ٨٠٠ ألف د.أ.
٢. تثقيل الجزء المغطى بالكفالة المصرفية.

(القيم بآلاف د.أ.)

تعديل قيمة الدين/الإلتزام وقيمة الضمانة		**احتساب الموجودات المرجحة بالنسبة للجزء المغطى بضمانة مالية**		
(١)	(٢)	(٣) = (٢) – (١)	(٤)	(٥) = (٤) x (٣)
قيمة الدين/الإلتزام المعدّلة	قيمة الضمانة المعدّلة	قيمة الدين/الإلتزام بعد تنزيل الضمانة المالية المأخوذة	نسبة التثقيل العائدة للمدين	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر
E* = E(1+He)	C* = C(1-Hc)			
٨٠٠	٣٦٨	٤٣٢	%١٠٠	٤٣٢

تثقيل الجزء المضمون بكفالة مصرفية هي ٥٠%، واحتساب رأس المال اللازم هو:

(القيم بآلاف د.أ.)

(١)	(٢)	(٣) = (١) + (٢)	(٤) = (٣) x ٨%
مبلغ الجزء المغطى بسندات الدين المرجّح	مبلغ الجزء المغطى بكفالة مصرفية المرجّح	مبلغ القرض المرجّح	رأس المال اللازم
٤٣٢	١٠٠	٥٣٢	٤٢,٥٦